سياسات الاستقرار الاقتصادي
بين الطموحات النظرية واشكالية التطبيق
مع اشارة خاصة للجمهورية اليمنية

أ.د/ محمد أحمد الأفندي
رئيس المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية
أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء

سياسات الاستقرار الاقتصادي
بين الطموحات النظرية واشكاليات التطبيق
مع إشارة خاصة للجمهورية اليمنية

بقلم الدكتور : محمد أحمد الافندي
الاستاذ المشارك في كلية التجارة والاقتصاد

مقدمة

تعاني اقتصاديات الدول النامية ومنها الاقتصاد اليمني من إختلالات هيكلية يمكن حصرها في اختلالين رئيسيين هما :

١- اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي .

٢- اختلال التوازن الاقتصادي الخارجي .

ان اهم مظاهر اختلال التوازن الإقتصادي الداخلي إختلال التوازن بين الإنتاج المحلي وبين الإستهلاك القومي فالإستهلاك أكبر من الإنتاج .

وهذا يعني اختلالا بين الادخار القومي وبين الاستثمار ، حيث لايجاري الادخار المحلي الاستثمار وهذا يقود الى الاعتماد على المصادر الخارجية من مساعدات وقروض لتمويل الاستثمار .

إن إختلال التوازن الإقتصادي الخارجي ماهو إلا إنعكاس للإختلال الإقتصادي الداخلي وهو مايعرف بحالة فائض الطلب المعروفة عند الاقتصاديين حيث يعجز الانتاج المحلي عن مواكبة الطلب الكلي على السلع والخدمات وتتم تغطية فائض الطلب من الإستيراد وهذا مايعكسه الميزان التجاري لإقتصاديات البلدان النامية ومنها الاقتصاد اليمني الذي يعاني من عجز مزمن في الميزان التجاري .

إن تفاقم اختلال التوازن الإقتصادي الداخلي والخارجي للإقتصاد اليمني قد أفرز عددا من الازمات الإقتصادية الخطيرة منها تفاقم معدلات التضخم وتدهور

معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي والذي أدى إلى تفاقم أزمة البطالة ، وعلى الصعيد الإجتماعي فان الأزمات السابقة تعبث بالعلاقات الإجتماعية للمجتمع حيث تزيد الفوارق الإجتماعية بين الناس ويشتد السخط الذي يؤدي الى تهديد إستقرار المجتمع السياسي والإجتماعي .

وفي ظل هذه الظروف يبدأ صانعوا القرار الإقتصادي في البحث عن برنامج للإستقرار الإقتصادي .

لذلك فإن هذه الدراسة تهدف إلى مناقشة وتحليل القضايا التالية :-

١- مفهوم الإستقرار الإقتصادي عند أبرز المدارس الإقتصادية المعاصرة وتحديد رؤيتها لتحقيق الإستقرار الإقتصادي .

٢- إشكاليات الإستقرار الاقتصادي والتي تمثل عوائق تواجه صانعي القرار في الدول النامية وتكون مؤثرة على كفاءة وعدالة أي برنامج للإستقرار الإقتصادي وخاصة في إقتصاديات الدول الأقل نمواً ، حيث تهدف الدراسة إلى استكناة طبيعة ومصدر الخلل وهل يرجع ذلك الى طبيعة النسق الفكري الأحادي الذي قد يرتكز عليه برنامج معين للإستقرار الاقتصادي تكون مرجعيته الأساسية رؤية واحدة لمدرسة إقتصادية معينة .

أم أن الخلل يعزي إلى الطبيعة المؤسسية والخصوصيات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الخاصة بالدول النامية وتجاهل برنامج الإستقرار لتلك الإشكاليات بحيث تصبح لوائح مؤثرة على نجاح برنامج الإستقرار الإقتصادي إن مناقشة حجم ومدى تأثير تلك الإشكاليات سيكون بصورة مركزة على الحالة اليمنية .

أولا : مفهوم الاستقرار الإقتصادي :

إن أية سياسة إقتصادية لابد أن تعمل على تحقيق الأهداف الإقتصادية التالية :

١- تخصيص الموارد التي يمتلكها المجتمع في أفضل استخداماتها .

٢- إعادة توزيع الدخول بصورة أكثر عدالة .

٣- تحقيق الإستقرار الإقتصادي .

إن المقصود بسياسات الاستقرار الإقتصادي هو الأدوات والوسائل أو الآليات المناسبة التي تطبق لإيجاد حالة من التوازن الديناميكي المستقر في الإقتصاد ، وبصورة أكثر تحديدا فإن الإستقرار الإقتصادي يهدف الى :-

١- تحقيق إستقرار في المستوى العام للأسعار والصورة المثالية لتحقيق هذا الهدف هو أن يكون معدل التضخم مساويا للصفر ، لكننا في اليمن لانطمح أن تحدث هذه الصورة المثالية والذي نأمل هو أن تتوقف الأسعار عند مستويات مقبولة اقتصاديا وإجتماعيا إن لم يكن ممكنا تخفيضها .

٢- الحد من إنتشار البطالة من خلال المحافظة على مستوى مقبول من تشغيل القوى العاملة .

٣- الوصول بميزان المدفوعات إلى حالة توازن على الأقل إن لم يكن من الممكن تحقيق فائض .

٤- التأكد من أن الناتج المحلي الحقيقي ينمو بمعدلات مضطردة وموجبة .

إن مقابلة العناصر السابقة للإستقرار الإقتصادي بالوضع الراهن للإقتصاد اليمني تبين إن الأخير يمر بمرحلة عدم استقرار إقتصادي يعكس مدى حدة الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها البلد حاليا .

إن الأسعار في تصاعد مستمر وبصورة جنونية حيث وصل معدل تزايد الأسعار في كثير من السلع إلى أكثر من ٢٠٠٪ بينما ارتفع معدل البطالة مع عودة المغتربين اليمنيين من السعودية الى اكثر من ٣٦٪ .

كذلك فإن ميزان المدفوعات للجمهورية اليمنية يعاني من عجز مزمن منذ الثمانينات كما يوضح الجدول:

السنوات	الميزان الكلي ($)
١٩٨٤	١١٢,٥٠-
١٩٨٥	١٣٣,٤٠-
١٩٨٦	١٤,٩
١٩٨٧	١٩,٦
١٩٨٨	٢٨٩,٤-
١٩٨٩	٢٩٨,٢-
١٩٩٠	٤,٦-
١٩٩١	٧٨٩,٩-
١٩٩٢	١٣٨٨,١-
١٩٩٣	١٠٧١٠-

المصدر : صندوق النقد العربي: موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية ص٩٧، ١٩٩٥

وفي حين سمحت تحويلات العاملين اليمنيين في الخارج وتدفق المساعدات والقروض الخارجية الرسمية بوجود فائض في ميزان المدفوعات في عقد السبعينات إلا أن هذا الفائض انقلب إلى عجز في ميزان المدفوعات منذ ١٩٧٩م باستثناء بعض السنوات في عقد الثمانينات كما هو مبين في الجدول السابق .

ومع استمرار فائض الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة الزيادات المستمرة في الإنفاق العام للدولة (وتزايد بالتالي عجز الموازنة الممول من خلال البنك المركزي) متزامنا مع زيادة في الانفاق الخاص ظل الخلل قائما بين الطلب الكلي والعرض الكلي للسلع والخدمات وانعكس هذا باستمرار في تدهور وضع ميزان المدفوعات .

كذلك فإن معدل نمو الناتج المحلي في المحافظات الجنوبية سابقا للفترة ٨٥-٨٩م كان سالبا وفي المحافظات الشمالية سابقا كان منخفضا وإن استمر موجبا بسبب استخراج وتصدير النفط .

من هذا العرض السريع لعناصر وأهداف الإستقرار الإقتصادي يتبين لنا أن تطبيق استراتيجية رشيدة للإصلاح والإستقرار الإقتصادي ليس امرا سهلا من الناحية العملية وإن كان ممكنا من الناحية النظرية ، إن وجه الصعوبة تكمن في مدى كفاءة وعدالة أي برنامج للإستقرار الإقتصادي .

ذلك ان المطلب الأول لتطبيق أي استراتيجية للإصلاح الإقتصادي هو أن يؤدي تطبيقه الى تعظيم المنافع والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وبأقل الخسائر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن تحقق الشرط الضروري السابق يتوقف على حجم القدرات والإمكانيات المادية والمعنوية المتاحة في الإقتصاد ويعتمد على مدى توفر الإدارة الإقتصادية الكفؤة التي تحسن استخدام هذه الإمكانات النادرة بطبيعتها بطريقة رشيدة وفعالة .

أما من الناحية النظرية ، فإن تحديد نموذج نظري ملائم للإستقرار الإقتصادي تعتوه عددا من الاشكاليات لأن هناك أكثر من نموذج للإستقرار الإقتصادي ، وحيث كل نموذج يرتكز على إطار فكري معين .

ان السؤال عن أنسب اطار نظري ملائم لاستراتيجية الاصلاح الاقتصادي انما هو في الواقع سؤال عن قضية اقتصادية وجديدة يدور حولها حوار ساخن مستمر في الأدب الاقتصادي ، ذلك أن تحليل الاتجاه الملائم لاستراتيجية الاستقرار الاقتصادي لاينفك عن تحليل وتحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار

الاقتصادي .

وفي اطار المنظومة الاقتصادية الرأسمالية برز اتجاهان رئيسيان في التعامل مع القضية السابقة وهما :

١- انصار اقتصاد السوق (عدم تدخل الدولة) :

حيث عرف أنصار هذا الإتجاه بـ (المحافظين) لإعتقادهم بكفاءة (اقتصاد السوق) في تحقيق الإستقرار الاقتصادي ان أي دور للحكومة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لن يتسم بالكفاءة والفاعلية[٣] وان أي تدخل للحكومة لن يؤدي إلا إلى زيادة عدم الاستقرار وارتفاع التكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي يتحملها المجتمع نتيجة لهذا التدخل .

لقد كانت تلك الآراء حول كفائة السوق في تحقيق الإستقرار الإقتصادي انعكاسا لما سمي بـ (المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية) أو (التقليدية) ، ثم جاءت بعد ذلك المدرسة النقدية ومدرسة التوقعات الرشيدة في الولايات المتحدة الأمريكية لتؤكد على تلك المفاهيم الاقتصادية بأسلوب جديد لكنه لايخرج عن مبادئ وآراء الاقتصاديين الكلاسيك .

٢- اتجاه لتدخل حكومي :

على عكس اطروحات الاقتصاديين المحافظين ، إعتقد أنصار التدخل الحكومي بأهمية دور الحكومة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال قيام الحكومة بتطبيق سياسات مالية ونقدية وغيرها من السياسات الاقتصادية للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الهامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي[٤].

إن تطبيق تلك السياسات ستكون ذات فاعلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل تدخل الحكومة لقد اعتبرت محصلة تلك الآراء والأفكار للاقتصادي البريطاني اللورد كينز بمثابة ثورة جديدة في عالم الاقتصاد الرأسمالي .

إن الجدل النظري والحوار الساخن بين الاتجاهين الرئيسيين في إطار المنظومة الرأسمالية لم ينحصر فقط حول الاسلوب الامثل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وإنما امتد الى قضية تحديد أسباب عدم الإستقرار الاقتصادي .

وفيما يلي نقوم بمناقشة سريعة لأهم افكار ورؤى مدارس هدين الاتجاهين

بالإضافة الى ذلك سنناقش رؤية المدرسة الهيكلية ورؤية صندوق النقد الدولي للإستقرار الإقتصادي .

١-١ المدرسة النقدية وأسباب عدم الاستقرار الاقتصادي :

لقد كان لآراء وأفكار الاقتصاديين وأبرزهم (ميلتون فريد مان ، فرانك نايت ، كاجان وآخرين) دورا بارزا في صياغة وتشكيل ماسمي بالمدرسة النقدية في الولايات المتحدة والتي عرفت بمدرسة شيكاغو .

وبصورة عامة فإن هذه المدرسة تتبنى الدعوة الى الأفكار والسياسات الاقتصادية التالية :-

١- إعطاء التطورات النقدية والعوامل النقدية دورا كبيرا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث يؤكد النقديون على وجود علاقة قوية بين التقلبات في العرض التقليدي والتقلبات في مستويات الدخل القومي .

كذلك فإن التقلبات في مستويات الطلب الكلي إنما ترجع بصورة أساسية الى تقلبات مستويات العرض النقدي .

وبناءً على ذلك فإن مشكلة التضخم عند المدرسة النقدية تفسر بالإفراط في التوسع النقدي ، أوما أطلق عليه (التصخم ظاهرة نقدية) .

٢- يطالب النقديون بدور محدود ومناسب لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي حيث يعتقدون أن محدودية تدخل الدولة شرط ضروري لتحقيق الإستقرار الاقتصادي .

إن هذا يستتبع السماح لقوى السوق في الدفع بعمليات النمو والتقدم في المجتمع من خلال قيام مؤسسات القطاع الخاص بالإنفاق المتزايد على الأبحاث والأفكار التي تقود الى مزيد من النمو والتطور وبالتالي الى مزيد من الاستقرار الاقتصادي[٥].

إن توفير إطار مستقر للنشاط الاقتصادي خال من تدخل الدولة يتم من خلال تصفية كل أشكال الاحتكارات سواءً كانت إحتكارات المؤسسات الكبيرة والنقابات العمالية لأنها - أي هذه الاحتكارات تعوق وتعطل حرية وآلية السوق[٦].

١-٢ رؤية النقديين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي :

يرى النقديون (فريد مان) ان الاستقرار الاقتصادي يكون ممكنا عندما تطبق القواعد والسياسات التالية[٧]:

١- ثبات معدل نمو العرض النقدي عند مستوى مساوٍ لمعدل النمو الحقيقي للناتج القومي .

٢- التوازن الدوري لموازنة الدولة أي توازن موازنة الدولة خلال الدورة الاقتصادية ففي أوقات الرواج الاقتصادي يكون هناك فائض في ميزانية الدولة يغطي عجز الموازنة في فترة الكساد الاقتصادي .

١-٣ مدرسة التوقعات الرشيدة وأسباب عدم الاستقرار الاقتصادي:

يمثل الاقتصادي (روبرت لوكس) والاقتصادي (توماس سارجنت) أبرز مفكري مدرسة التوقعات الرشيدة والتي تمثل امتدادا فكريا للآراء الاقتصادية للمدرسة الكلاسيكية ونتيجة لهذا التواصل الفكري بين المدرستين فقد عرف هؤلاء بالمدرسة الكلاسيكية الجديدة .

تستند آراء هذه المدرسة الى أهمية دور التوقعات الرشيدة عن المتغيرات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

تفترض هذه المدرسة كفاءة توقعات الوحدات الاقتصادية المختلفة سواءً كانت (أي الوحدات) مستهلكين أو منتجين ، عمالا ، أم رجال أعمال . فإذا كانت التغير في السياسة المالية والنقدية متوقعاً من قبل الوحدات الاقتصادية فإن مستوى الانتاج والتوظف لن يتأثر بتلك السياسات أي أن تلك السياسات لن تكون فعالة في التأثير على مستويات الانتاج والتوظيف إن عدم فاعلية تلك السياسات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي تتناقض مع آراء الكينزيين والنقديين على السواء .

أما إذا كانت السياسات المالية والنقدية غير متوقعة من قبل الوحدات الاقتصادية، فإن الانتاج والتوظف سيتأثر بتلك السياسات وهذا سيؤدي الى زيادة التقلبات في النشاط الاقتصادي وبالتالي زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي .

ولتقليل هذه التقلبات ينصح أنصار مدرسة التوقعات الرشيدة بتطبيق قواعد أساسية بسيطة تجعل من السهل التنبؤ بها أهمها قاعدة ثبات معدل نمو العرض النقدي وهي نفس الوصفة التي اقترحها النقديون .

٢-١ المدرسة الكينزية وأسباب عدم الإستقرار الإقتصادي :

يعتبر الإقتصادي البريطاني (اللورد كينز) مؤسس هذه المدرسة والتي تركز بصورة عامة على :-

١- أهمية دور العوامل غير النقدية في تحقيق الإستقرار الاقتصادي حيث ترى هذه المدرسة أن التقلبات في الإستثمار في أوقات الكساد والرواج هي السبب الرئيسي لعدم الإستقرار الإقتصادي وفي الوقت نفسه لاتغفل دور السياسات النقدية الخاطئة على الإستقرار الإقتصادي .

بعبارة أخرى فإن التقلبات في قرارات الإنفاق للقطاع الخاص في مجال الإستثمار تؤدي الى حدوث تقلبات في الدخل القومي وهذا الأخير يسبب تقلبات في العرض النقدي وليس العكس كما يعتقد النقديون .

ذلك أن النقديون يعتقدون أن تقلبات العرض يسبب السياسات الخاطئة للحكومة نتيجة تدخلها تؤدي الى حدوث تقلبات في الدخل القومي وبالتالي الى عدم الاستقرار الاقتصادي .

٢- يؤكد الكينزيون على دور تضخم التكاليف والصدمات الاقتصادية التي تأتي من جانب العرض وتسبب تفاقم مشكلة التضخم .

٣- يؤكد الكينزيون على أهمية دور الدولة في تسريع عمليات النمو والتقدم وان قوى السوق لوحدها لن تكون فعالة في تحقيق ذلك[٨].

٢-٢ رؤية الكنزيون لتحقيق الاستقرار الاقتصادي :

يشكك (الكينزيون) في الوصفة التي يقترحها النقديون لتحقيق الاستقرار فهناك صعوبة عملية تكمن في تطبيق سياسة معدل نمو ثابت للعرض النقدي ، بالإضافة الى ذلك فإن اتجاه العلاقة السببية بين العرض النقدي والدخل القومي ليس كما يراه النقديون .

إن العلاقة السببية في نظر الكينزيون هي أن تقلبات الدخل القومي تسبب تقلبات العرض النقدي وليس العكس ، وهذه العلاقة تعني أن دور العوامل غير النقدية مهم في الإستقرار الإقتصادي .

ومع هذا فإن الكينزيون الجدد يؤكدون على أهمية تطبيق سياسات مالية ونقدية ملائمة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي والذي يمكن أن يتخذ أحد أسلوبين[٩] هما :

٢-٢-أ - أسلوب التغذية المرتدة :

هو أسلوب يتميز بالثبات والجمود حيث يمثل علاقة غير مرنة بين السياسات التصحيحية والحالة التي يمر بها الاقتصاد .

وطبقا لهذا الاسلوب يتم أولا تحديد حالة الاقتصاد التي تستدعي التدخل الحكومي .

فمثلا اذا ارتفع معدل البطالة بنسبة ١٪ عن المعدل المقبول يكون العلاج في هذه الحالة هو زيادة الانفاق العام بنسبة ١٪ أو زيادة العرض النقدي بنسبة ١٪ .

لكن تطبيق ذلك الاسلوب يعتبر غير عملي لصعوبة تحديده بدقة وجموده من ناحية أخرى .

٢-٢-ب أسلوب السياسات التغييرية (المرنة):

وهو الأسلوب الأكثر شيوعا في الإستخدام حيث يحدد حجم واتجاه تطبيق السياسات المالية والنقدية الملائمة لكل حالة يمر بها الاقتصاد على ضوء المؤشرات الاقتصادية الهامة كمعدل التضخم والبطالة وميزان المدفوعات والمؤشرات والعوامل السياسية .

وبصورة عامة فإن المدرسة الكينزية تركز على سياسات الطلب الكلي لتحقيق الإستقرار الاقتصادي . ووفقاً لهذه المدرسة فإن الوصفة المقترحة لمعالجة مشكلتي التضخم والبطالة تكمن في تطبيق سياسات مالية ونقدية توسعية .

إن السياسات المالية والنقدية التوسعية ستؤدي الى زيادة حجم الطلب الكلي الفعال وبالتالي زيادة حجم الناتج المحلي وزيادة مستوى التوظف والذي سيقضي في النهاية على مشكلة البطالة وفي الوقت نفسه يقضي على مشكلة التضخم ، لاينكر (الكينزيون) إرتفاع معدل التضخم عند زيادة حجم الطلب الكلي ولكنهم يرون أن هذا لايمثل مشكلة كبيرة في حالة عدم التشغيل الكامل للموارد لان العرض الكلي سيستجيب للزيادة في الطلب الكلي الفعال ، وعلى عكس النقديين فإن هذه المدرسة ترى ان تطبيق أية سياسات مالية ونقدية إنكماشية لن تكون فعالة وكافية لايقاف حدة التضخم[١٠] بالاضافة الى ذلك فإن تكلفة تطبيق السياسات الإنكماشية ستكون مرتفعة ، حيث سيكون هناك إنخفاض ملموس في حجم الناتج القومي وبالتالي تتفاقم مشكلة البطالة . النقديون بدورهم يشككون في أهمية

السياسات التوسعية كوسيلة لمحاربة التضخم والبطالة حيث يفترضون عمد مرونة الجهاز الانتاجي وبالتالي فإن إستجابة العرض الكلي للزيادة في الطلب الكلي ستكون محدودة جداً . ان هذا يعني بالنسبة للنقديون فشل السياسات التوسعية حيث لن تكون المحصلة الا زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سيؤدي الى تفاقم العجوزات المالية والإفراط النقدي لتمويل العجوزات المالية وبالتالي تفاقم مشكلتي التضخم والبطالة سوء الاستخدام للموارد وبالتالي زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي.

٣- المدرسة الهيكلية وأسباب عدم الإستقرار الاقتصادي :

تبلورت آراء ومفاهيم المدرسة الهيكلية على يد عدد من اقتصادي أمريكا اللاتينية منذ الخمسينات حينما تعرضت العديد من دول أمريكا اللاتينية لضغوط تضخيمية .

وبدايتنا فان هذه المدرسة تقدم تفسيراً مغايراً للمدرسة النقدية فيما يتعلق بتشخيص الأزمة الإقتصادية التي تعاني منها الدول النامية .

إن الأزمة التي تعاني منها البلدان النامية لاترجع وفقا لهذه المدرسة الى وجود فائض الطلب الكلي الذي يؤدي الى عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وإنما يرجع الى وجود ضعف في الطاقة الانتاجية للإقتصاد بمعنى نقص في جانب العرض الكلي من الاقتصاد(١٢).

تحدد هذه المدرسة ثلاث إختناقات أو قيود على جانب العرض الكلي من الاقتصاد والتي تمثل أسباباً رئيسية لعدم الإستقرار الإقتصادي في البلدان النامية وهي:

١- اختناقات في القطاع الزراعي حيث إن عرض السلع الغذائية من الحبوب لايواكب الطلب المتزايد عليه نتيجة زيادة دخول السكان والتحضر وبالتالي فإن عدم مرونة العرض في القطاع الزراعي يؤدي الى إرتفاع معدل التضخم .

٢- إختناقات في عرض النقد الأجنبي حيث ان معدل نمو حصيلة الدولة من الصرف الأجنبي لايواكب الطلب المتزايد على الواردات الأجنبية من السلع والخدمات وهذا يؤدي الى ارتفاع أسعار الواردات وتفاقم معدلات التضخم .

٣- نقص الموارد المحلية للدولة عن مواكبة النفقات المتزايدة للدولة في النشاط

الاقتصادي وخاصة في المداخل الأولى لعملية التنمية الإقتصادية ويرجع هذا الإختلال الى ضعف الكفاءة في تحصيل الإيرادات من الضرائب وغيرها الى شيوع الفساد المالي والاداري الذي يؤدي الى التلاعب والتهرب ونهب الموارد العامة للمجتمع .

٣-١ رؤية المدرسة الهيكلية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي ، إذن الأزمة الاقتصادية في البلدان النامية في نظر الهيكليين لاتعزى الى العوامل النقدية او السياسات النقدية والمالية الخاصة وإنما ترجع الى إختلالات هيكلية تحتاج فترة زمنية أطول لمعالجتها .

وترتيبا على ذلك فإن الهيكليين يرون أن تحقيق الإستقرار الإقتصادي يكمن في مزيد من الاستثمارات[١٣] أي في المزيد من السياسات الإقتصادية التوسعية .

نتائج الدراسات التطبيقية :-

لم يقتصر الجدل بين إقتصادي المدارس الإقتصادية المختلفة في إطار النظام الرأسمالي ، حول كفاءة سياسات الإستقرار الإقتصادي على النسق النظري فحسب وإنما إمتد إلى الجانب التطبيقي بهدف حشد مزيد من شواهد الواقع لدعم الحجج النظرية لكل مدرسة حيث أجريت العديد من الدراسات التطبيقية .

غير أننا سنكتفي في هذه الدراسة على بعض أبرز الدراسات التطبيقية التي أجريت في الولايات المتحدة ومنها دراسة الاقتصادي شغيل أحمد (١٩٩٣م) حيث ناقش عدد من الدراسات التطبيقية .

لقد اهتمت هذه الدراسات غالباً بقضيتين رئيسيتين يدور حولهما الجدل النظري بين الإقتصاديين الغربيين وهما :

١- طبيعة وإتجاه العلاقة السببية بين نمو النقود والدخل القومي وهي قضية خلافية بين الكينزيين والنقديين بصورة رئيسية .

٢- حجم التكلفة الإجتماعية الناتجة عن تطبيق سياسات مالية ونقدية إنكماشية.

دراسات روبرت بارو (Robert Barro 1977, 78, 81) :

أجرى الإقتصادي روبرت بارو عدداً من الدراسات التطبيقية في الأعوام

١٩٨١/٧٨/٧٧م يهدف تحديد إتجاه العلاقة السببية بين نمو النقود والدخل في الولايات المتحدة وأثر كل من التوقعات والتوقيت المناسب على طبيعة إتجاه العلاقة بين نمو النقود والدخل .

لقد أظهرت نتائج دراسات (بارو) أن التغييرات غير المتوقعة في نمو النقود لها تأثير على الدخل حيث يمتد هذا التأثير لحوالي سنتين(١١) ولكن الأثر الكبير يحدث بعد سنة .

وتوصل بارو إلى أن التغييرات المتوقعة في نمو النقود ليس لها تأثير على الدخل وهذه النتيجة تدعم آراء اقتصاديي مدرسة التوقعات الرشيدة كذلك فإن النتيجة الأولى تؤيد مزاعم المدرسة النقدية والتي تؤكد على أن إتجاه العلاقة السببية يبدأ من النقود الى الدخل غير أن النتائج التي توصل إليها بارو كانت محل نقد وتشكيك من قبل الآخرين وخاصة فيما يتعلق بتأثير التغير غير المتوقع لنمو النقود لمدة سنتين فإذا كان الناس سيعرفون تغييرات النقود وبالتالي يصبح تغير النقود متوقع وإذا كان الأمر كذلك فلماذا إذن يستمر التأثير لمدة سنتين .

كذلك إنتقد الإقتصادي " ميشكن " بأنه اذا تم توصيف نموذج آخر فإن نتائج (بارو) لاتحدث .. أي ا، نتائج (بارو) تعتمد على نوعية توصيف النموذج ، فإذا اختلف هذا التوصيف فإن نتائج بارو غير صحيحة .

دراسة الاقتصادي " شغيل أحمد " :-

أجرى الإقتصادي (شغيل أحمد) ١٩٩٣م دراسة تطبيقية تعتمد على الأساليب الإحصائية وبين أن الكساد يكون مسبوقاً بتطبيق سياسات نقدية إنكماشية بينما الرواج يكون مسبوقاً بسياسات نقدية مرنة أو توسعية .

وخلص من هذه النتائج إلى أن نمو النقود بسبب تغير الدخل أي أنه يدعم رؤية النقديين غير أنه أكد أن النقود ليست هي العامل الوحيد المؤثر على الدخل وإنما هناك عوامل أخرى كالتقدم التكنولوجي وشكل النظام الضريبي وتغيرات الإنفاق وطبيعة الضروف السائدة في سوق العمل .

أن هذه النتيجة تؤكد ضعف أهمية التفسير الأحادي للظواهر الإقتصادية.

دراسة روبرت كنج وبلوسر (Robert King and Plosser 84) :-

شكك عدد من الإقتصاديين ومنهم " كنج وبلوسر " بصحة النتائج المعتمدة

على البيانات الكلية للنقود ولجأوا إلى إجراء دراسات تطبيقية مبنية على أساس أثر مكون من مكونات النقود على الدخل ، حيث تمت التفرقة بين النقود الداخلية والنقود الخارجية (القاعدة النقدية) وخلص هؤلاء إلى وجود علاقة ارتباط كبيرة بين النقود الخارجية والناتج (الداخل) .

دراسة جوردن وكينج (Robert Gordon and King 82) :-

ركزت هذه الدراسة على حجم التكلفة الإجتماعية للسياسات النقدية والمالية والإنكماشية بهدف تخفيض معدل التضخم وذلك بإستخدام النموذج الكينزي حيث أظهرت هذه الدراسة أن تخفيض معدل التضخم بنسبة ٥٪ يؤدي الى وقوع تكلفة كلية ممثلة بإنخفاض الناتج بنسبة ٢٩٪ وهي نتيجة تدعم رأي الكينزيين من أن السياسات الإنكماشية لها تكلفة إجتماعية مرتفعة .

وأخيرا فإلى أين أوصلتنا نتائج هذه الدراسات التطبيقية ؟ هناك شبه إجماع عند كثير من الإقتصاديين إلى أن النماذج الكينزية لم تكون كافية لتفسير ظاهرة التضخم الركودي في فترة السبعينات وبالمقابل إكتسبت النماذج النقدية الشهيرة والقبول العام في تلك الفترة .

غير أن هذه الشهرة لم تستمر كثيرا فنتيجة لإضطراب العلاقة السببية بين نمو النقود والدخل في الثمانينات وإحتدام الجدل النظري والتطبيقي حول تلك العلاقة عاد الشك من جديد بالنماذج النقدية والكلاسيكية على السواء غير أن بعض الإقتصاديين يرى أن النماذج النقدية مازالت مفضلة ومرغوبة وخاصة إذا نظر للتكلفة الاجتماعية من زاوية أخرى وهي هل للتضخم المنخفض أثر على زيادة الانتاج .

فإذا كانت الإجابة بالإيجاب فهذا يؤكد أهمية النموذج النقدي أو الذي يدعو الى مكافحة التصخم المرتفع .. حيث ستكون التكلفة في الأجل القصير أقل من الفوائد المتحققة في الأمد الطويل .

٤- صندوق النقد الدولي وبرامج الإصلاح والتكيف الإقتصادي :

٤-١ تشخيص الصندوق لمشكلة عدم الإستقرار الاقتصادي :

تثير برامج صندوق النقد الدولي للإستقرار والتكيف الاقتصادي جدلاً واسعاً في

البلدان النامية وبالذات حول البناء النظري لبرامج الصندوق والتي تستند الى مرجعية النظريات والافكار الاقتصادية الرأس مالية وخاصةً الأفكار الإقتصادية للمدرسة النقدية .

ولذلك فإن الكثير من إقتصاديي العالم الثالث يرون في برنامج الصندوق وسيلة جديدة لتقديم النظريات والأفكار الإقتصادية الرأسمالية الى بلدان العالم الثالث وفرض تطبيقها حتى وصل الأمر كما تقول الكاتبة (شرييل باير) : (إلى أن الصندوق غدا أقوى حكومة فوق قومية في عالم اليوم)[١٤].

من المعروف ان نموذج صندوق النقد الدولي للإستقرار والتكيف الاقتصادي يستند الى مفاهيم وافكار الطريقة النقدية لتوازن ميزان المدفوعات .

هذه الطريقة تعتبر امتداداً للمدرسة النقدية التي إنصب تحليلها للإستقرار الاقتصادي على الإقتصاد المغلق .

إن تبني الصندوق لآراء ومفاهيم النقديين يقدم تأكيداً ولو ضمنياً على فشل السياسات الكينزية في معالجة مشكلة التضخم الركودي .

لذلك فإن برامج الصندوق للتكيف الإقتصادي تمثل إنقلاباً مضاداً (للكينزية التي تدعو الى مزيد من تدخل الدولة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي) أي أن برامج الصندوق في مجملها تدعو الى أهمية إقتصاد السوق في تحقيق الإستقرار الإقتصادي .

إن مشكلة عدم الإستقرار الإقتصادي في نظر صندوق النقد الدولي ترجع في أساسها إلى سوء إدارة الإئتمان المحلي ذلك أن وجود فائض طلب على السلع والخدمات يسبب ارتفاع معدلات التضخم ويبرر لمزيد من الواردات الذي يؤدي الى تدهور أكبر في ميزان المدفوعات .

بالإضافة الى ذلك فإن تفاقم مشكلة التضخم يؤدي الى وجود سعر صرف مغالي في قيمته مما يزيد من حدة التدهور في ميزان المدفوعات .

ولتوضيح رؤية الصندوق لآلية التعديلات التلقائية في ظل إقتصاد السوق الحر الخالي من تدخل الدولة سنناقش تلك الآثار الناتجة عن إختلال ميزان المدفوعات وذلك على النحو التالي :-

إن تدهور ميزان المدفوعات للأسباب المذكورة سابقاً سيؤدي الى انخفاض أو تدهور احتياطي الدولة من الأصول الأجنبية والذي سيؤدي في حالة إقتصاد السوق الحر إلى إنخفاض العرض النقدي وبالتالي إنكماش فائض الطلب وتصحيح العجز في ميزان المدفوعات تلقائياً طبقاً للطريقة النقدية لتوازن ميزان المدفوعات غير أن تلك

النتيجة لاتحدث بسبب تدخل الحكومة في مسار التصحيح التلقائي .

ولذلك فإن صندوق النقد الدولي يحمل حكومات الدول النامية مسئولية تدخلها من خلال منعها لحدوث التوازن التلقائي للإستقرار الإقتصادي المذكور آنفاً .

فالصندوق يرى أن هذه الحكومات ترتكب أخطاء من خلال تطبيق مايسمى سياسة التعقيم والتحييد وتعني الامتناع عن تطبيق سياسات الطلب الانكماشية ، حيث تقوم الحكومات بزيادة العرض النقدي لتمويل العجوزات المالية المتزايدة ، أي أن هذه الحكومات تمنع أن يؤدي إنخفاض إحتياطي الدولة من الأصول الأجنبية إلى تخفيض العرض النقدي[١٥] بعبارة أخرى أن حكومات الدول النامية تستمر في تطبيقات سياسة الإئتمان التوسعي الذي يؤدي الى زيادة العرض النقدي بالرغم من تدهور احتياطي هذه الحكومات من الاصول الاجنبية وبالتالي إستمرار اختلال ميزان المدفوعات وزيادة عدم الاستقرار الاقتصادي .

علاوة على ذلك فان الحكومات ترتكب اخطاء أخرى – في نظر الصندوق – حينما تضع قواعد وسياسات تقيد التجارة الخارجية مما يسبب انحرافات في الأسعار وخاصة سعر الصرف الذي يكون مغالي فيه ويؤدي الى إحداث تشوهات في الإنتاج المحلي وإعاقة انسياب رأس المال الأجنبي بصورة مناسبة .

٤-٢ برنامج الصندوق لتحقيق الاستقرار الاقتصادي :-

من المعروف الان ان الصندوق يقدم تشخيصاً مشابهاً لمشكلة عدم الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية وفي الوقت نفسه يقدم الوصفة نفسها للبلدان التي تعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي بصرف النظر عن اختلاف هذه الدول في الضروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفيما يلي نستعرض أهم ملامح برنامج الصندوث للتكيف والاصلاح الاقتصادي :

١- يدعو صندوق النقد الدولي الى تبني نظام (اقتصاد السوق) على اعتبار آليات السوق الحرة اكثر كفاءة وفاعلية في تحقيق الإستقرار الاقتصادي .

ولذلك فإن السير باتجاه نظام إقتصاد السوق الحر يتطلب ان تقوم حكومات البلدان النامية بتطبيق السياسات التالية :-

أ- تحجيم دور القطاع العام إلى أضيق الحدود من خلال بيع مؤسسات القطاع الخاسرة الى القطاع الخاص أو إشراك رأس المال الأجنبي في ملكيتها .

ان هذا الاجراء في نظر الصندوق يمثل مخرجا باتجاه تخفيف أعباء الموازنة وإعادة

تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة .

ب- تحرير أسعار كافة السلع وبالذات أسعار منتجات القطاع العام والسماح لقوى السوق الحرة في تحديد هذه الأسعار وبصيغة محددة فان الصندوق يطالب برفع أسعار المياه والكهرباء والتلفون والبترول بالإضافة الى إلغاء الدعم على السلع الاساسية ومعلوم ان هذه السياسات تؤثر بصورة مباشرة على مستوى المعيشة للدول الدخول المحدودة .

ج- تحرير التجارة من كافة السياسات التقيدية الكمية أو النوعية وإلغاء إحتكار التجارة الخارجية .

٢- يدعو الصندوق الى تطبيق سياسات مالية ونقدية لتخفيض فائض الطلب الكلي من خلال تطبيق السياسات التالية :

أ- تخفيض الإئتمان أو السلفيات الى القطاع العام والخاص .

ب- زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق للسيطرة على عجز الموازنة .

ج- تخفيض قيمة العملة الوطنية الى المستوى الواقعي والملائم لقوى العرض والطلب في السوق وبما يتناسب مع المقدرة التنافسية للبلد .

د- رفع اسعار الفوائد في البنوك المدينة والدائنة وتعويمها .

٤-٣ تقييم برامج صندوق النقد :

تعرض برنامج صندوق النقد الدولي للإصلاح والتكيف الاقتصادي لإنتقادات شديدة سواء على المستوى المنهجي أو النظري للبرنامج أو على المستوى التطبيقي للبرنامج .

- فمن الناحية النظرية ، إنتقد البرنامج لارتكازه على مرجعية النظريات والأفكار الاقتصادية الرأسمالية وبالتالي مايقوم به الصندوق ليس إلا نوعا من إكراه البلدان النامية على تطبيق تلك النظريات دون مراعاة لخصوصيات كل بلد[١٦].

ولعل أبرز مثال على ذلك هو تدخل الصندوق في الشئون الداخلية للبلدان التي يفرض عليها تطبيق البرنامج (كي تتمكن من الحصول على التسهيلات الإئتمانية التي يمنحها الصندوق) حتى وصل الأمر إلى أن السياسات الإقتصادية للبلدان النامية لاتطبق إلا بعد موافقة الصندوق عليها .

- أما من الناحية التطبيقية للبرنامج ، فإن السياسات التي يقترحها الصندوق ليست شراً كلها كما أنها ليست خيراً محضاً إلا أن تطبيق هذه البرامج في العديد من

البلدان النامية لم تؤدي الى حل الأزمات الاقتصادية[١٧].

ثانياً : سياسات الإستقرار الإقتصادي وإشكاليات التطبيق في البلدان النامية :-

من الواضح أن حكومات البلدان النامية بحاجة شديدة إلىتطبيق برامج إستقرار وإصلاح إقتصادي لمواجهة الأزمات الاقتصادية التي تمر بها تلك البلدان وبصرف النظر عن الخلفية النظرية أو الفكرية التي تنطلق منها تلك البرامج فإن هناك إشكاليات تظهر عند تعميم وتطبيق أي برنامج للإستقرار الاقتصادي هذه الاشكاليات يجب أخذها بعين الاعتبار اذا كان الهدف هو تحقيق واعادة الاستقرار الاقتصادي بأقل تكاليف ويمكننا في هذه الدراسة مناقشة الاشكاليات التالية : -

١- اشكالية التكاليف الاجتماعية
٢- اشكالية شيوع وانتشار الفساد المقنن .
٣- اشكالية الأهداف المتنافسة .
٤- اشكالية الأفق الزمني .
٥- اشكالية الجدية في التطبيق
٦- اشكالية الغموض .

إشكالية التكاليف الاجتماعية : -

يقصد بالتكاليف الاجتماعية الآثار السلبية التي يتحملها المجتمع عند تطبيق برنامج للإستقرار الاقتصادي لم تكن هذه الاثار السلبية محل اهتمام كبير في الماضي من قبل صانعي القرار الاقتصادي في العديد من البلدان النامية ولا من صندوق النقد الدولي عند تقديمه للوصفة (برنامج الاصلاح الاقتصادي) للدول النامية .

كان الاعتقاد السائد هو أن هذه التكاليف ليست هي كبيرة جدا حيث يمكن تجاهلها لكن النتائج البيئة من تطبيق برامج صندوق النقد الدولي مثلا أثبتت أن هذه الآثار السلبية تؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي .

وبصورة محددة فإن هناك ثلاثة اثار سلبية قد تحدث عند تطبيق أي برنامج للإستقرار الاقتصادي (كبرنامج الصندوق) وهي :

(أ) أثر سلبي على الناتج المحلي حيث يتحمل المجتمع تكلفة اجتماعية في صورة انخفاض معدل نمو الناتج المحلي وهذا قد يؤدي إلى زيادة معدل البطالة . ان احتمال

أن يحدث هذا يكون كبيرا عندما يتضمن برنامج الاستقرار الاقتصادي على سياسات انكماشية تستهدف تقييد الاستثمارات العامة والخاصة .

(ب) أثر سلبي على مستوى معيشة السكان نتيجة زيادة الضغوط التضخمية على الأسعار .

(جـ) تفاقم أكبر في ميزان المدفوعات يؤدي الى نقص في موارد النقد الاجنبي . وبالتالي ضغوط على الاسعار المحلية نتيجة ارتفاع سعر الواردات إن احتمال حدوث الاثرين (ب) ، (جـ) يكون قويا عندما يشتمل برنامج الاستقرار على سياسات لا تلائم الظروف الواقعية للاقتصاد المعني مثل تطبيق سياسة تخفيض العملة الوطنية والتي تؤدي الى زيادة تكلفة الواردات وارتفاع الاسعار المحلية في اقتصاد يتسم بضعف قدراته الانتاجية .

إن فاعلية وكفاءة أي برنامج للاستقرار الاقتصاي يعتمد على مدى قدرة البرنامج في تقليل التكاليف الاجتماعية الناتجة عن تطبيق أو على الاقل على مدى قدرته في توزيع عبء هذه التكاليف بين الشرائح المختلفة في المجتمع .

إن تهديدا استقرار المجتمع يغدو امرا ممكنا عندما لا توزع عبء هذه التكاليف الاجتماعية بصورة عادلة حيث بينت تجارب الاصلاح الاقتصادي في العديد من البلدان النامية أن عبء هذه التكاليف يقع على الاغلبية الفقيرة في المجتمع(١٧) (حيث تنخفض الدخول الحقيقية لهؤلاء لارتفاع الاسعار) بينما شريحة ذوي الدخول المرتفعة والنُخب السياسية تبقى بعيدا عن هذه المعاناة .

كذلك فإن قدرة برنامج الاستقرار على تقليل التكلفة الاجتماعية تعتمد على طبيعة النموذج أو الرؤية النظرية التي تقوم عليها البرنامج حيث أظهرت نتائج الدراسات التطبيقية في البلدان المتقدمة (الولايات المتحدة) درجات مختلفة من التكاليف الاجتماعية باختلاف نموذج الاستقرار المطبق ، فعلى سبيل المثال أظهرت الدراسة التطبيقية للباحث الاقتصادي (دين كروشور ١٩٩٢م) نسبا مختلفة للخسارة في الناتج المحلي الناتجة عن تطبيق سياسات نقدية إنكماشية لتخفيض معدل التضخم في الولايات المتحدة حيث تختلف نسبة الخسارة باختلاف نموذج الاستقرار.

لقد توصل الباحث إلى النتائج التالية(١٨):-

١- تكون التكلفة الاجتماعية أقل ما يمكن أي ان نسبة الانخفاض في الناتج

المحلي متدنية باستخدام النموذج النقدي المبين على أساس أن تغيرات العرض النقدي هي المحدد الرئيسي لتقلبات معدل التضخم .

٢- نسبة الانخفاض في الناتج المحلي تساوي صفر باستخدام النموذج الكلاسيكي بافتراض دور كبير للتوقعات الرشيدة .

٣- تكون نسبة الانخفاض في الناتج المحلي مرتفعة باستخدام النموذج الكينيزي، أي ان التكلفة الاجتماعية مرتفعة عن تطبيق سياسات نقدية انكماشية لتحقيق معدل التضخم .

٤- اما اذا طبق نموذج مختلط ، فإن التكلفة الاجتماعية تكون معتدلة وتقع بين حدي النموذج الكلاسيكي والنموذج النقدي .

ونخلص من نتائج الدراسات التطبيقية والنظرية إلى ان الخسارة في الناتج المحلي تكون متدنية عندما يطبق نموذج للإستقرار الاقتصادي يتسم بالشمولية وتكامل وتناسق عناصره .

وهذه النتيجة تؤكدها دراستنا (الأفندي ١٩٩١م) عن الحالة اليمنية حيث اظهرت هذه الدراسة بأن تطبيق نموذج للإستقرار يتكون من عدد من سياسات الطلب الكلي والعرض الكلي (اي نموذج هيكلي مختلط) لتخفيض معدل التضخم يكون مصحوبا بانخفاض الناتج المحلي بنسبة ٠,٠١٪ فقط بينما ترتفع الكلفة الاجتماعية الى ٠,٦٩٪ اذا طبق نموذج استقرار مكون من ثلاث سياسات فقط والى ١,٢١٪ اذا طبقت سياسة نقدية انكماشية (نموذج استقرار احادي) .

إن حل إشكالية التكاليف الاجتماعية يتوقف على عدد من الإجراءات والسياسات التي تقلل من الآثار السلبية للتكاليف على أفراد المجتمع ونحسب أن من هذه الاجراءات مايلي :-

١- مراعاة مبدأ الانتقائية عند تطبيق سياسات مالية ونقدية إنكماشية لتخفيض فائض الطلب الكلي .

فإذا كان المطلوب هو تخفيض الانفاق العام للسيطرة على العجز المالي للدولة فينبغي أن لايكون على حساب تخفيض النفقات الاستثمارية التي يستفيد منه عامة الافراد كالنفقات على التعليم والصحة والخدمات الاخرى الضرورية .

٢- تجنب تمويل الانفاق الجاري من خلال الإقتراض الخارجي حيث ينبغي الحرص على أن يتم تمويل هذه النفقات من خلال إيرادات حقيقية .

٣- ينبغي ان يشمل برنامج الاستقرار على سياسات تعويضية تستهدف تخفيف

المعاناة عن ذوي الدخول المحدودة ومنها المحافظة على الدخول الحقيقية لذوي الدخول المحدودة من خلال تحريك الأجور بالقدر المناسب .

٢- إشكالية شيوع انتشار الفساد المقنن :

قد تشمل برامج الاستقرار الاقتصادي على سياسات وإجراءات تفتح بؤراً جديدة يتسرب منها الفساد المالي والاداري . إن ظهور هذه الاشكالية يكون مرجحا مع زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وقصور اجهزتها الادارية عن تطبيق سياسات الاستقرار بكفاءة وفاعلية .

إن نمو الفساد المقنن أي نمو الفساد بالاستفادة من سياسات الاستقرار يكون موجوداً في البلدان التي تعاني من كثير من الأمراض الإدارية وشيوع الفساد المالي والاداري وغياب أو ضعف آليات الرقابة والمحاسبة . بالاضافة الى ذلك فإن الثغرات القانونية التي تلازم أية سياسة اقتصادية جديدة تقدم فرصة للتحايل على هذه السياسة وتؤدي الى نمو الفساد المالي .

فعلى سبيل المثال : قد يهدف برنامج الاستقرار الاقتصادي الى الحد من الواردات من خلال تطبيق السياستين التاليتين :

- إما رفع الضرائب الجمركية على سلع معينة لتخفيض الطلب عليها .
- أو عن طريق التقييد الكمي المباشر لسلع معينة من خلال التحكم المباشر في رخص الاستيراد .

يلاحظ هنا ان استخدام اسلوب رخص الاستيراد يفتح بؤرة للفساد ، ذلك ان عوامل المحاباة والمحسوبية والرشوة قد يكون لها دور كبير في توزيع رخص الاستيراد حيث قد يحصل على رخص الاستيراد من لايستحقها وهكذا .

من ناحية أخرى ، فإن تطبيق سياسة رفع الضرائب الجمركية لاتسلم من مشكلة تسرب الفساد المقنن من خلال التلاعب بالايرادات الجمركية بشتى الوسائل بالاضافة الى ذلك ، فإن تطبيق احدى السياستين أو كلتيهما يؤدي الى تشجيع التجارة غير الشرعية (تجارة التهريب) في ظل ضعف السيطرة على المنافذ الحدودية، وعني عن البيان كيف تنشئ تجارة التهريب سلسلة من العلاقات غير المشروعة مع أطراف مختلفة في الإدارة الرسمية ذات العلاقة بقضايا التجارة تكون محصلتها قيام شبكة من المصالح المتبادلة تقاوم أي تغيير أو اصلاح اقتصادي عام للبلد.

مثال آخر : اذا افترضنا أن برنامج الاستقرار الاقتصادي يهدف الى تشجيع

الصادرات اليمنية بتطبيق السياسات التالية :

– تخفيض قيمة العملة الوطنية بحيث تصبح قيمة صادراتنا في نظر العالم الخارجي رخيصة فيزداد الطلب عليها مما يشجع الانتاج للتصدير .

– أو تقديم دعم مباشر للصادرات ، إن استخدام الدعم للصادرات قد يؤدي الى المبالغة في قيمة الصادرات للإستفادة من الدعم الممنوح للمصدرين .

إن المبالغة في قيمة الصادرات قد تحدث ايضاً عند استخدام سياسة إعطاء الأولوية في رخص الإستيراد لمن يستطيع تمويل الاستيراد عن طريق عائدات الصادرات ان الغرض من ضرب الأمثلة السابقة هو توضيح ان المبالغة في قيمة الصادرات قد يفتح بؤرة جديدة للفساد المالي خاصة اذا كان نجاح تلك العملية يغري اطراف المصلحة بالاستمرار في تلك اللعبة .

أما بالنسبة لتخفيض قيمة العملة الوطنية كوسيلة لتشجيع الصادرات ، فالبرغم من أنه يبدو أقل أثراً على نمو الفساد المالي والإداري ، إلا إن فاعليته في تحقيق الهدف المرغوب محدود جداً في ظروف الإقتصاد اليمني الذي يتسم بضعف مرونة الجهاز الانتاجي .

مثال ثالث : نظام أسعار الصرف المتعدد في اليمن حيث يوجد سعر صرف رسمي، وسعر آخر خاص بالدبلوماسيين ، وسعر خاص بتقييم الواردات في الجمارك وأخيراً سعر صرف حر يتحدد في السوق الموازية .

إن تعدد أسعار الصرف يفتح مجالاً واسعاً للتحاليل وتشويه حقيقة الأسعار ، ويشجع وجود صفقات وهمية وخاصة في بنود نفقات العلاج بالخارج وبدلات السفر وغيرها لتبرير تبادل أكبر كمية من النقد الأجنبي .

إن مواجهة الفساد المتقنن يعتبر من أصعب الاشكاليات التي تواجه البلد ، ذلك إلا أن ماحربة الفساد يحتاج في حد ذاته الى برنامج مستقل شامل . لعل من الأمور الهامة هنا هو تحديد حجم التدخل الأمثل للدولة في النشاط الاقتصادي وتهيئة الظروف الواقعية والملائمة لأن يكون لقوى السوق دور في إعطاء المؤشرات السلمية للعائد على النشاطات الاقتصادية .

بالإضافة الى ذلك ، فإنه عند تصميم برنامج ينبغي أن تتم المفاضلة بين السياسات المختلفة ليس فقط على أساس فاعلية سياسة معينة في تحقيق الهدف بل أيضاً على أساس إقتراب او ابتعاد تلك السياسة من تشجيع أو عدم تشجيع نمو الفساد .

إن هذا يتطلب أن تكون لنا أولوياتنا في الاصلاح والاستقرار الاقتصادي والتي قد تتعارض مع أولويات أخرى لبرنامج آخر يقدم كبرنامج صندوق النقد الدولي .
وأخيراً فان وضوح السياسات وتبسيط اجراءات تطبيقها وتحديد الجهة المسئولة عن تطبيقها بدقة يساهم في تقليل مصادر تسرب الفساد المقنن .

٣- اشكالية الأهداف المتنافسة :-

تواجه برامج الاستقرار والاصلاح الاقتصادي معضلة أخرى وهي التصارع بين الأهداف الاقتصادية المختلفة حيث تظهر هذه الاشكالية نتيجة قلة الامكانيات المتمثلة في محدودية السياسات التي يمكن تطبيقها لتحقيق كل الأهداف المرغوبة في آن واحد بالإضافة الى أن تطبيق سياسات غير واقعية لاتتوفر لها الظروف الاقتصادية والاجتماعية لنجاحها يساهم في حدة اشكالية التصارع بين الأهداف المرغوبة .
ولتوضيح هذه الاشكالية نستعين بمناقشة بعض السياسات التي يقترحها صندوق النقد الدولي .

فإذا افترضنا أن هدف الاستقرار الاقتصادي هو :-
- تحسين وضع ميزان المدفوعات أي تخفيض العجز المزمن في ميزان المدفوعات .
- تخفيض معدل التضخم .

واذا افترضنا ايضاً ان البرنامج قد حدد أن الوسيلة الممكنة لتحقيق الهدفين السابقين هي تخفيض قيمة العملة الوطنية (وهي السياسة التي يقترحها غالباً الصندوق) .

من المعروف ان هذه الوصفة - أي تخفيض قيمة العملة الوطنية - قائمة على أساس الاعتقاد بأن تطبيقها سيؤدي الى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وبالتالي تخفيض العجز في ميزانية المدفوعات ، بمعنى آخر فإن تخفيض العملة الوطنية سيجعل قيمة صادراتنا في نظر العالم الخارجي رخيصة مما يؤدي الى زيادة طلب العالم الخارجي عليها وبالتالي تشجيع المنتجين المحليين على الانتاج للتصدير وفي نفس الوقت فإن ارتفاع أسعار الواردات سيؤدي الى انخفاض الطلب عليها من قبل المستهلكين المحليين.

وبالتالي فان انخفاض الطلب المحلي على الواردات وفي الوقت نفسه زيادة العرض المحلي من السلع سيؤدي الى تخفيض فائض الطلب الكلي وهذا معناه انخفاض معدل التضخم (وهو الهدف الثاني من سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية) .

السؤال الآن هو الى أي مدى يكون تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية ناجحاً في تحقيق الهدفين السابقين في ظل ظروف الاقتصاد الوطني ؟

من الواضح ان تطبيق السياسة السابقة لتحقيق الهدفين السابقين لن تكون ناجحة في ظل ظروف الاقتصاد اليمني .

فإذا فرضنا ان تخفيض قيمة العملة الوطنية قد يحسن من ميزان المدفوعات ولو في الأجل الطويل ، لكن تطبيق تلك السياسة سيؤدي في الوقت نفسه الى زيادة الضغوط التضخمية في الأجل القصير والسبب معروف تكلفة الواردات سترتفع لأن الطلب على الواردات غير مرن ولأهمية الواردات من السلع الانتاجية والوسطية والتي تعتبر مدخلات للإنتاج المحلي فإن ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تخفيض قيمة العملة الوطنية سيؤدي الى ارتفاع الأسعار المحلية عموماً .

والى هنا نقف مع اشكالية التصارع بين الأهداف المرغوبة وجها لوجه ، ذلك ان تطبيق السياسة السابقة سيقود الى النتيجتين التاليتين :

أ- تحسن في وضع ميزان المدفوعات في الأجل الطويل .

ب- زيادة الضغوط التخمية على الأسعار في الأجل القصير .

إذن باستخدام سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية لانستطيع تحقيق الهدفين معاً ، فأيهما نختار ؟ هل نفضل هدف ميزان المدفوعات أم هدف تخفيض معدل التضخم ؟

فاذا قمنا بتفضيل هدف ميزان المدفوعات فان هذا سيكون على حساب هدف تخفيض معدل التضخم والعكس صحيح .

ان التخفيف من هذه المعضلة يتطلب ان يأخذ أي برنامج للاستقرار الاقتصادي بعين الاعتبار الأمور التالية :-

١- التحديد الدقيق للمظاهر المختلفة للأزمة الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع وتحديد الأوزان النسبية لحجم هذه المشاكل بمعنى آخر ترتيب عناصر الأزمة حسب اهميتها .

٢- تحديد وحصر السياسات الاقتصادية الفعالة والممكن تطبيقها في الاقتصاد اليمني .

٣- التحديد الدقيق للميزة النسبية لكل سياسة في تحقيق الهدف ان هذا الأجر يحقق امرين هما :-

- اختيار السياسة الأكثر فعالية في تحقيق الهدف المرغوب .
- تقليل التكلفة الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن تطبيق تلك السياسة .

ان المقصود بتحديد الميزة النسبية لكل سياسة هي معرفة وتحديد أية سياسة معينة (من جملة سياسات) أكثر كفاءة وفاعلية في تحقيق الهدف المرغوب .

فعلى سبيل المثال :-

اذا كان هدفنا هو الحد من الواردات فأي سياسة من جملة السياسات التالية تكون أكثر فاعلية في الحد من الواردات هذه السياسات هي :-

- سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية .
- سياسة التقييد الكمي للواردات .
- سياسة رفع الضرائب الجمركية .
- سياسة الانتاج الاحلالية للواردات .
- تكامل السياسات بمعنى تطبيق توليفة مناسبة من السياسات لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوبة .

والمثال الاوضح لهذا هو :-

أي برنامج للاستقرار يمكن ان يشتمل على تطبيق حذر لسياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية متزامناً مع تقييد كمي للواردات من بعض السلع وتخفيض الانفاق العام وبنفس الوقت مواصلة جهود اكتشاف واستخراج الموارد الطبيعية للبلاد وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي وهكذا تتكامل السياسات الاقتصادية لتحقيق الهدف المرغوب بأقل تكاليف .

٤- إشكالية الأفق الزمني :-

يمثل الأفق الزمني لأي برنامج استقرار اقتصادي بعداً هاماً لتقييم نجاح أو فشل البرنامج .

من الواضح ان برنامج الاستقرار الاقتصادي الشامل يحتوي على سياسات أو توليفة معينة من السياسات الاقتصادية .

من هذه السياسات مايسمى بسياسات الطلب الكلي مثل تطبيق السياسات المالية والنقدية للتأثير على مستوى الطلب الكلي .

ومنها أيضاً سياسات العرض الكلي لزيادة الناتج المحلي وزيادة الصادرات مثل سياسات تشجيع الاستثمار المحلي والعربي والأجنبي من خلال تطبيق سياسات الإعفاءات الضريبية والجمركية وغيرها لمشروعات الاستثمارات خلال فترة زمنية معينة .

سياسات الطلب الكلي غالباً ماتحتاج الى فترة زمنية قصيرة حتى تعرف نتائجها . بينما سياسات العرض الكلي تحتاج الى فترة زمنية اطول حتى يدرك الناس نتائجها . فزيادة الانتاج المحلي يحتاج الى فترة أطول مثلا .

اذاً تحديد الفترة اللازمة لظهور نتائج تطبيق البرنامج ينبغي أن تكون واضحة ومفهومة لدى أفراد المجتمع .

ينبغي أن يعرف الناس ان زيادة الانتاج لتطبيق سياسات العرض الكلي يحتاج الى فترة طويلة وإلا فإنهم قد يفسرون عدم ظهور نتائج سريعة بأنه فشل للبرنامج وفشل لصانعي القرار الاقتصادي .

مهم جداً أن يلمس الناس نتائج تطبيق سياسات الطلب الكلي في الأجل القصير فترشيد الانفاق العام او تنمية الايرادات العامة او ترشيد الاستيراد او غيرها من سياسات الطلب الكلي ينبغي ان يدرك الناس ويلمسون نتائجها في تخفيض معدل التضخم وتحسين وضع ميزان المدفوعات في فترة زمنية قصيرة .

لان أي تأخير لنتائج تطبيق هذه السياسات عن الفترة الزمنية المعروفة قد تؤدي الى ضعف ثقة الناس بأي اصلاح وانخفاض درجة المصداقية وهذا يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي للمجتمع ولعل هذا يشير الى أهمية توفر الجدية الصادقة في تطبيق برنامج الاستقرار .

المظهر الاخر لأهمية الأفق الزمني لأي برنامج هو اشكالية التكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي يتحملها المجتمع نتيجة برنامج استقرار صارم ...

إن المجتمع قد يتحمل عبء تطبيق برنامج استقرار صارم اذا كانت المؤشرات تدل على أن هذا العبء لن يستمر طويلاً حتى ولو لم يتوزع هذا العبء بعدالة بين الشرائح المختلفة في المجتمع .

أما اذا كان عبء تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي سيأخذ وقتاً اطول مما هو متوقع ، فان هذا قد يعني فشل برنامج الاستقرار ولاشك ان اقتناع الناس بهذا الفشل نتيجة معاناتهم الطويلة من تحمل هذا العبء وغياب عدالة توزيعه على الشرائح المختلفة سيؤدي في النهاية الى ضعف ثقتهم بسلامة الاجراءات الاقتصادية التصحيحية وضعف ثقتهم في النهاية بصناع القرار وتبدأ حينئذ الاضطرابات السياسية والاجتماعية في المجتمع .

يمكننا الان ان نستخلص من اشكالية الافق الزمني لأي برنامج استقرار اقتصادي النتيجة التالية :-

وضوح السياسات الاقتصادية في أبعادها الزمنية وآثارها الاقتصادية وتوفر الجدية الصادقة في تطبيقها وتنفيذها يساعد على تقبل مثل تلك البرامج حتى وإن كانت لها عبء طالما ان هذا العبء لن يستمر طويلا .

- إشكالية الجدية :

يقصد بهذه الاشكالية وجود رغبة صادقة لدى صناع القرار السياسي والاقتصادي بإحداث تغييرات في اتجاه ومسار الاقتصاد الوطني بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

ذلك ان الاصلاح الاقتصادي عملية كبيرة ومستمرة تؤدي الى نتائج ايجابية وأحياناً اخرى الى نتائج سلبية وبالتالي فإن هناك من سيتضرر وهناك من سيستفيد من عملية البناء والاصلاح الاقتصادي ، ومن المعلوم ان المستفيدين في المجتمع من الاصلاح الاقتصادي سيؤيدون ويدعمون استمرار تلك الجهود ، بينما سيعارض تلك الجهود المتضررون .

ان العبرة هنا بمقارنة حجم الآثار الايجابية لعملية الاصلاح الاقتصادي بالتكلفة الاجتماعية التي يتحملها المجتمع ، وكلما كانت هذه التكلفة الاجتماعية في حدها الأدنى شجع ذلك صناع القرار السياسي والاقتصادي على مزيد من الجدية والعمل باتجاه تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

ان هذا لايكفي لتفسير مانعني بتوفر الجدية الصادقة ، فنظرة فاحصة الى الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها البلدان النامية وطبيعة الأزمات الاقتصادية التي تواجهها تلك الدول نجد ان إشكالية الجدية للإصلاح الاقتصادي تعتمد على بعض الاعتبارات الهامة ومنها اعتبارات المدخل السياسي في تفسير جهود البناء والاصلاح الاقتصادي.

ووفقاً للمدخل السياسي فان الجدية تعتمد على دور القادة السياسيين في صنع القرارات الاقتصادية وعلى طبيعة النظام السياسي في المجتمع .

ففي النظام الشمولي سواء كان نظاماً شمولياً عسكريا او نظاما ملكيا فان دور القادة السياسيين هنا يكون اكبر في السيطرة على موارد المجتمع وبالتالي تتوفر لهؤلاء القادة فرص الدفع بتعبئة هذه الموارد باتجاه التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

ولكن في حقيقة الامر ، هل نجحت مثل تلك الانظمة الشمولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ؟

إن المتابع لأوضاع المجتمعات التي سادت فيها تلك الانظمة الشمولية سيجد انه بالرغم من جدية تلك الانظمة لإحداث التنمية الاقتصادية وتحقيقها لبعض النجاحات الآنية إلا أنها في واقع الأمر فشلت في تحقيق الاستقرار الاقتصادي . فبالرغم من وجود مظاهر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك المجتمعات الا أنها تنمية مشوهة وغير متوازنة ،وبالتالي فانها عبثت بعدالة التوزيع وأوجدت هوة كبيرة بين الشرائح المختلفة في المجتمع وبدلاً من سد فجوة الفوارق اتسعت الفوراق الاجتماعية وهذه بدورها أدت الى عدم الاستقرار السياسي وبالتالي عدم الاستقرار الاقتصادي .

لقد فهمت تلك الأنظمة الشمولية الى أن الجدية في تحقيق الاصلاح والاستقرار الاقتصادي مرحلة آنية قصيرة وأن زمن استمرارها لايتعدى زمن بقاء أولئك القادة السياسيين في مراكز صنع القرار السياسي . لذلك فقد استوردوا نماذج وحلول جاهزة كي تظهرهم بمظهر المصلحين وبالتالي قادوا شعوبهم من أزمة الى أزمة .

أما في الأنظمة الديمقراطية فإن الجدية الصادقة للتغيير والاصلاح الاقتصادي يعتمد على مقارنة ثمار ونتائج الاصلاح الاقتصادي بالتكلفة الاجتماعية ، كما ذكرنا سابقاً .

ذلك ان صنع القرار السياسي في الأنظمة الديمقراطية يعتمد على الموائمة والتقريب بين مصالح الشرائح الاجتماعية المختلفة وهي بطبيعتها قد تكون مصالح متضاربة قد تؤدي الى غياب الجدية في صنع القرار ، والعبرة هنا هو بتقليل التكاليف الاجتماعية الى أدنى حد ممكن ، فكلما كانت التكلفة الاجتماعية متدنية كلما شجع ذلك صانعوا القرار السياسي على مزيد من الجدية لتحقيق الاصلاح والاستقرار الاقتصادي .

وعموماً فان المدخل السياسي قد قادنا في تفسير الجدية للبناء والاصلاح الاقتصادي الى النتيجة التالية :-

قد تتوفر جدية للتغيير في الأنظمة الشمولية ، لكنها جدية مؤقتة ولم توصل المجتمعات الى استقرار اقتصادي ، لأنها لم تراع اعتبارات في الاصلاح الاقتصادي .

بينما في الأنظمة الديمقراطية ، قد يتردد القادة السياسيين في صنع قرارات التغيير، لمراعاة مصالح الشرائح المختلفة الا أن ضمان توافر الجدية الصادقة

واستمرارها لدى صناع القرار السياسي تكون متحققة طالما اعتمدت على مقارنة ثمار الاصلاح بالتكلفة الاجتماعية ، وكلما كانت التكلفة في حدها الأدنى كلما شجع صناع القرار السياسي على مزيد من الجدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

٥-١ الجدية المطلوبة :

ان أزمة الاقتصاد اليمني ليست استثناءً مما تمر به اقتصاديات الدول النامية ، ولكن جهود البناء والاصلاح وتحقيق الاستقرار الاقتصادي اذا اتسمت بالجدية الصادقة هي الاستثناء وهو استثناء مرغوب ومطلوب .

فما هي الجدية المطلوبة لاصلاح الأوضاع الاقتصادية في اليمن ؟

هناك مظاهر للجدية أهمها(٢٠):

١- المواجهة الصريحة للواقع الاقتصادي والادراك الصادق بان حل المشاكل الاقتصادية ينبغي ان يكون جادا وجذريا وان لايكون مجرد مسكنات مؤقتة او ترقيعات لهياكل آيلة للسقوط أو مزايدات ومناورات سياسية او حزبية .

ان المواجهة الصريحة للواقع الاقتصادي تتطلب اولا الوضوح في منهجية وفلسفة السياسات الاقتصادية وفي تقديرنا ان الوضوح مهم للقضايا التالية :-

- مهم لوضوح أدوات ووسائل السياسات الاقتصادية ووقاية المجتمع من تكرار نماذج اقتصادية فاشلة أدت الى ارتفاع التكلفة الاجتماعية للمجتمع .

- مهم لفتح آفاق جديدة للرجوع الى الذات والاجتهاد في أيجاد الحلول الواقعية ضمن ثوابت المجتمع العقدية والشرعية .

ان تطبيق الأسس التالية تمثل مرتكزات أساسية لهذا الوضوح وهي :

أ- قيام النشاط الاقتصادي انتاجا وتوزيعا واستهلاكا وفقا لمقاصد الشريعة الاسلامية .

ب- الأصل في النشاط الاقتصادي هو الحرية الاقتصادية المسئولة والمقيدة بما يؤدي الى تحقيق مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع فلاضرر ولاضرار ، وهنا يأتي دور تشجيع القطاع الخاص وتوسيع اسهاماته في البناء والتنمية الاقتصادية الشاملة .

ج- سيظل للدولة دور مهم في بناء الهياكل الأساسية للاقتصاد الوطني وتعبئة الظروف المناسبة لقيام النشاط الاقتصادي على أسس قوى السوق الحرة وتصحيح أية انحرافات غير طبيعية في أداء السوق دون ان يؤثر ذلك على حرية النشاط الاقتصادي .

كما ان وظيفة الدولة الاجتماعية ستبقى مع ترشيد هذه الوظيفة بما لايخل بمستوى المعيشة لذوي الدخول المحدودة ، حيث سيتعين على الدولة أن توفر السلع الأساسية والضرورية لذوي الدخول المحدودة بأسعار مناسبة إما عن طريق الدعم المباشر او بوضع سياسات تكفل الحفاظ على مستوى المعيشة لهذه المعيشة الاجتماعية من خلال السياسات التعويضية .

٢- ومن مظاهر الجدية الصادقة ، الادراك بأن البناء والاصلاح الاقتصادي في اليمن ينبغي ان يستند الى الامكانات الكامنة في الاقتصاد اليمني وهي بحاجة الى جدية في استخدامها ، واستغلالها الاستغلال الأمثل في زيادة قدرات الاقتصاد الوطني الانتاجية .

ونشير في هذه الدراسة الى بعض الامكانات المحلية الكامنة في الاقتصاد الوطني :

أ- الثروات الطبيعية الموجودة في باطن الارض أو فوقها ،والتي تتطلب خطة واضحة لاستخراجها وتوظيف عائداتها في تنمية الانتاج الزراعي والصناعي .

على سبيل المثال قد بلغت مداخيل النفط المصدر الى الخارج للفترة ١٩٨٨م - ١٩٩٣م حوالي (٣,٠٢٩,٣٧٨,٧٠٥ دولار امريكي) داخلاً بذلك ايرادات الامتيازات النفطية[٢١].

ب- هناك مدخرات وطنية لدى الأفراد ولكن لغياب الأوعية الإدخارية والاستثمارية القائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة حرم الاقتصاد الوطني منها . ويكفي ان نشير هنا فقط الى أن انسياب المدخرات الوطنية الى الجهاز المصرفي القائم مازال ضعيف نسبة الى اجمالي المدخرات الكامنة ، الجدول التالي يبين حجم الودائع لأجل والودائع الادخارية غير المخصصة للفترة (٩٠ - ١٩٩٣م) .

السنوات	اجمالي الودائع لأجل والادخارية وغير المخصصة (بملايين الريالات)	الودائع الجارية (بملايين الريالات)
١٩٩٠	١٧٩٧٨,٥	١٤٦٤,٥
١٩٩١	١٨٤٧٢,٣	١٥٧٠٧,٢
١٩٩٢	١٩٢٧٥,٣	٢٠٢١٦

المصدر : البنك المركزي اليمني

ويدل الجدول السابق على ضعف انسياب المدخرات الوطنية للفترة ١٩٩٠-١٩٩٢م ويمكن تفسير ذلك في إن بعض البنوك التجارية رفضت قبول الودائع الادخارية لأنها لاتستطيع دفع سعر الفائدة للمودعين نظرا لعدم قدرة البنوك على تشغيل هذه الودائع[٢٢] وهذا يعود الى خلل هيكلي في آليات البنوك الحالية وغياب اسلوب توظيف الأموال على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة .

ج- الاهتمام برأس المال اليمني المهاجر وتقديم الحوافز المادية والمعنوية له كي يعود الى ارض الوطن فيساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، إن هذا يتطلب استقرارا سياسيا واعادة الثقة بمؤسسات الدولة المصرفية والاستثمارية حتى يشعر اصحاب رؤوس الأموال اليمنية المهاجرة بالأمان والاستقرار .

د- ترشيد الانفاق العام ينبغي ان لايكون شعاراً فقط ان من مقتضيات الجدية الصادقة المراجعة الشاملة لكل بنود الانفاق العام وعلى وجه الخصوص اعادة النظر في الدعم المالي لبعض مؤسسات القطاع العام ذات الطابع الانتاجي او الطابع الخدمي الخاسرة وتقييم اوضاعها المالية والادارية واعادة النظر في طبيعة مهمتها ثم معالجة اوضاعها اما بالبيع للقطاع الخاص ان كان ممكناً او توسيع قاعدة المشاركة في هذه المؤسسات حتى تتمكن تلك المؤسسات من تطبيق سياسة انتاجية وتسعيرية وفق مؤشرات السوق .

ونظرة سريعة في بعض المؤشرات المالية نجد ان الدعم المالي المقدم الى تلك المؤسسات يرتفع سنويا ويشكل عبئا ثقيلا على الموازنة والجدول التالي يبين ذلك :-

مبلغ الإعانات بالريال	السنوات
٥٢٩,٩٣٩,٩٢٦	١٩٩٠
١,٦٠١,٣٨٥,٧٥٠	١٩٩١
٢,٢٩٨,٨٥٢,٧٧٩	١٩٩٢
٢,٦٧٣,٤٢٥,٧٨٣	١٩٩٣

المصدر : الحساب الختامي للدولة لسنة ١٩٩٣ (المذكرة التفسيرية)

حيث كان مبلغ الاعانة في ١٩٩٠م حوالي تسعمائة وخمسة وعشرون مليون ارتفع الى حوالي ثلاثة مليار ريال في ١٩٩٣م .

ان هذا يعكس التدهور المستمر في أداء مؤسسات القطاع العام والذي ينعكس في حدوث الخسائر التي تواجهها ففي حين ان الموازنة العامة لم تتوقع عجز مالي لوحدات القطاع العام ذات الطابع الانتاجي ، إلا ان تلك الوحدات حققت عجزا ماليا لنشاطها الجاري في ١٩٩٢م وصل الى مليار ومائتين وخمسة وثلاثين مليون ريال وبلغ مقدار الدعم المالي كإعانة الأجور ومرتباته في وحدات القطاع العام حوالي (١٩٦,٤١٤,٣٤٣) في ١٩٩٢م[٢٣].

من ناحية أخرى بلغ عجز النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي (١,١٤٥,٠٩٢,٨٠٩ ريال) في ١٩٩٢م بالإضافة الى أن إعانة الأجور والمرتبات بلغت (١٨٨,٧٣٣,٣١٢ريال) .

ان هذه الارقام تشير الى ضرورة اتباع خطوات جادة لدراسة أوضاع مؤسسات القطاع العام واصلاح اوضاعها تخفيفاً على الموازنة العامة وترشيدا للانفاق العام حيث ستكون هذه خطوة متقدمة في عملية البناء والاصلاح الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي .

٦- إشكالية الغموض :

إن غموض وعدم وضوح السياسات الاقتصادية تمثل مشكلة خطيرة في عالم الاقتصاد حيث ان له أثر كبير على حدوث الأزمات الاقتصادية وبالتالي عدم الاستقرار الاقتصادي .

عندما يتسم أي اقتصاد بحالة من عدم الاستقرار الاقتصادي ابتداءاً فإن وجود الغموض يعني سريان الشائعات في المجتمع والشائعات تؤدي الى سلسلة من التوقعات الاقتصادية المتشائمة عن المسار الاقتصادي للمجتمع .

ونتيجة لذلك مزيدا من الركود والبطالة وهروب رأس المال الوطني وانهيار الثقة بالاقتصاد الوطني وبالتالي مزيدا من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي .

إن إشكالية الغموض لها سلبيات أبرزها تضارب سياسات الاستقرار الاقتصادي في تحقيق أهدافها والتي سبق مناقشتها في الاشكاليات السابقة غير أننا هنا ولمزيد من الايضاح سنناقش بعض مضاهر اشكالية الغموض من خلال قراءة تقييمية لبيان الحكومة (برنامج الحكومة) لنيل ثقة مجلس النواب والذي قدم الى مجلس النواب في اكتوبر ١٩٩٤م ، حيث كرس البرنامج إشكالية الغموض في أهم بنوده المتعلقة بالسياسات اللازمة لتصحيح الوضع الاقتصادي والمالي .

١ – فيما يتعلق بعجز الموازنة : من المعروف ان قضية القضايا وبلية البلايا التي يعاني منها الاقتصاد اليمني هو عجز الموازنة المتصاعدة وأسلوب تمويله من خلال الاصدار النقدي بشكل رئيسي ، هذا العجز يعد احد الاسباب الرئيسية لتفاقم معدل التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية وازدياد معاناة الناس .

تميز موقف البيان الحكومي من هذا العجز بالموقف التالي :

محاصرة عجز الموازنة ! . إن كلمة محاصرة هنا تعني بقاء مستوى العجز عند مستواه الحالي اي ليس هناك نية لتخفيضه ، خاصة وان المستوى الحالي للعجز (يقدر بـ ٢٧ ملياراً لعام ١٩٩٢م) يمثل رقماً فلكياً مقارنة بمقدرة الاقتصاد الوطني ، حيث يمثل حوالي ٢٥٪ من الناتج القومي[٢٥].

وهنا تثار مشكلتان : أولاهما : ماهو الحجم الأمثل للعجز ؟ فاذا كانت ٢٧ مليار ، فهذا رقم مخيف ، ومحاصرته عند هذا المستوى يعني استمرار اسباب الأزمة ، بل وتفاقمها . بالإضافة الى ذلك فإن المؤشر الرقمي لعجز الموازنة أصبح من أهم المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية التي يأخذها بعين الاعتبار رجال الأعمال والمستثمرون ، محليين كانوا أو أجانب في قراراتهم الاستثمارية .

فهؤلاء عندما يرون أن مؤشر العجز مازال في معدله غير المرغوب فإنهم يحكمون على ان الاقتصاد الوطني مازال يعيش في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي فيما يؤدي الى احجام هؤلاء عن الاستثمار والتنمية في اليمن !! نتيجة اعتقادهم بأن المسار المالي والنقدي للدولة مازال غير مستقر .

المشكلة الثانية : ان عدم السماح بزيادة العجز عن مستوى معين كما توحي بذلك كلمة (محاصرة العجز) هو عدم الحاجة لتطبيق سياسات جادة وصادقة لتخفيض الانفاق العام الترفي للدولة حيث يمكن للحكومة ان تستمر في نمط انفاقها العام والعمل على زيادة ايراداتها العامة بحيث تكون المحصلة هي المحافظة على هذا المستوى من العجز .

أي ان الحكومة ستعتمد على زيادة ايراداتها كسياسة رئيسية لمحاصرة العجز دون اللجوء الى عمل جاد لتخفيض الانفاق الترفي .

ذلك ان رفع الايرادات العام قد يتم اما من خلال فرض ضرائب جديدة وهذا فيه مزيد من الإرهاق للمواطنين او تحويل مزيد من الموارد النفطية لتغطية الاستهلاك الحالي للدولة والركون الى المساعدات والقروض الخارجية ان المحصلة من هذا هو في استمرار الاتكالية على الغير وعدم التوجه الجدي لتطبيق سياسات اقتصادية فعالة .

علاوة على ذلك ،فلا توجد ضمانات حقيقية تبقي العجز عند مستوى معين وعدم زيادته . ذلك ان تجارب العديد من الدول النامية وفي ظل غياب السياسات الجادة فان عجز الموازنة مرشح للتصاعد اكثر فاكثر .

٢- عدم التمييز الدقيق بين السياسات الاقتصادية قصيرة الأجل وطويلة الأجل:

حدد البيان الحكومي موقفه العام من القضايا المباشرة والآنية والحادة التي يعاني منها الاقتصاد ومعالجة تلك القضايا من خلال تحقيق انتعاش اقتصادي سريع ومحاصرة البطالة والضغط على الأسعار[٢٦].

والمتأمل في طبيعة هذه الحلول يجد خلطاً بين الهدف الاقتصادي المراد تحقيقه ، وبين السياسات الملائمة المقترحة للوصول الى ذلك الهدف .

فعلى سبيل المثال : تحقيق الانتعاش الاقتصادي السريع هدفا اقتصاديا مطلوبا ، لكن تحقيق هذا الهدف لايتم في الفترة القصيرة خصوصا اذا كان يقصد بالانتعاش الاقتصادي هو زيادة معدل نمو الناتج المحلي .

ان هذا الانتعاش يحتاج الى وقت اطول حتى تظهر نتائجه والسياسات الاقتصادية الملائمة لذلك هي في تطبيق مايسمى في الأدب الاقتصادي بسياسات العرض الكلي ، أي من خلال زيادة القدرات الاستثمارية الخاصة والعامة وهذه السياسات تحتاج أيضا الى وقت طويل ، خاصة في ظل ظروف اقتصادية صعبة كما هو الحال في بلادنا.

من ناحية أخرى ، فإن هدف تحقيق الانتعاش يثير مشكلة أكثر اهمية وتكمن في تلازم تحقيق هدف الانتعاش مع بقية الأهداف الأخرى كالحديث عن البطالة والسيطرة على الأسعار من جهة ، وتضارب السياسات الاقتصادية من جهة أخرى .

ولتوضيح طبيعة المشكلة أكثر فإن تحقيق هدف الانتعاش يقتضي في الأجل القصير أن يكون اتجاه السياسات المالية والنقدية توسيعا أي زيادة الانفاق العام والخاص وما يتطلب تحقيق ذلك من زيادة الائتمان الى القطاع العام والخاص . هذه الاتجاهات التوسعية بطبيعتها ستؤدي في الفترة القصيرة الى تفاقم معدلات التضخم خاصة وأن بدائل التمويل غير التضخمية غير متاحة للحكومة في هذه الفترة .

من جهة أخرى ، فإن محاربة التضخم والغلاء تقتضي أن تكون السياسات المالية والنقدية للفترة القصيرة ذات توجه انكماشي وماتستلزم من اجراءات جادة لخفض عجز الموازنة .

اذا البيان الحكومي ترك هذه المشكلة بدون تحديد واضح بمعنى هل سيكون اتجاه هذه السياسات المالية والنقدية توسعياً ام انكماشياً .

ونتيجة لهذا الغموض فيصعب الحكم على مدى واقعية او سلامة هذه السياسات التي تنوي الحكومة تطبيقها ، وإزاء هذا الغموض نحن بصدد ثلاث حالات :

– إذا كانت السياسات المالية والنقدية ذات اتجاه توسعي فان هذا لايخدم هدف تحقيق الانتعاش ، لكنه يضر بهدف محاربة التضخم في الأجل القصير .

– اذا كان اتجاه هذه السياسات انكماشيا ، فإن هذا الاتجاه يخدم هدف محاربة التضخم ولكنه يضر بهدف تحقيق الانتعاش ومحاصرة البطالة .

– سياسات مالية ونقدية مختلطة بمعنى ان بعض عناصر هذه السياسات ذات اتجاه توسعي مثل زيادة الانفاق العام الاستثماري وبعض عناصرها ذات اتجاه انكماشي مثل تقليص الانفاق العام الجاري . إن مثل هذا الاتجاه قد يخدم هدف تحقيق الانتعاش ومحاربة التضخم .

ان عدم وضوح البيان الحكومي لهذه القضية تفتح الباب واسعاً لمختلف التأويلات وتضر بقضية تعزيز الاستقرار الاقتصادي اللازم توافره لتفعيل حركة الانتاج والاستثمار في البلد بالإضافة الى ذلك فإن الخلط بين الاهداف والسياسات قصيرة الاجل وبين الاهداف والسياسات طويلة الأجل سيؤدي الى تأجيل حل مشاكل اقتصادية عاجلة وترحيلها مرة أخرى الى فترة أخرى قادمة وهذا إجحاف وظلم بحق من يعاني من هذه المشاكل فالعاطلون على سبيل المثال هم بحاجة الى سياسات قصيرة الاجل تحل مشاكلهم وإزالة معاناتهم . البيان الحكومي حدد موقفه بالنسبة للبطالة بجملة من السياسات الاقتصادية طويلة الأجل ذكر منها تشجيع الاستثمار بكل أشكاله وفي مجالات الزراعة والصناعة بحق من يعاني من هذه المشاكل فالعاطلون على سبيل المثال هم بحاجة الى سياسات قصيرة الأجل تحل مشاكلهم وإزالة معاناتهم . البيان الحكومي حدد موقفه بالنسبة للبطالة بجملة من السياسات الاقتصادية طويلة الأجل ذكر منها تشجيع الاستثمار بكل اشكاله وفي مجالات الزراعة والصناعة وغيرها ومعلوم ان هذه السياسات لن تحل مشكلة البطالة الا في الأجل الطويل هل يعني هذا أن العاطلين عليهم ان ينتظروا فترة أطول ؟

٢– فيما يتعلق بموقف البيان الحكومي من وضع العملة الوطنية والجهاز المصرفي بشكل عام اكتفى البيان في الواقع بذكر الأهداف لتصحيح وضع العملة الوطنية واصلاح الجهاز المصرفي لكنه لم يحدد بدقة نوعية وحجم الاجراءات والسياسات

لتحقيق تلك الاهداف .

ان تصحيح وضع العملة يحتاج الى سياسات قصيرة الأجل وطويلة الأجل منها تحقيق الاستقرار النقدي والمالي والاداري فاذا كانت السياسات هذه ليست محددة بدقة واضحة فكيف نضمن ان وضع العملة الوطنية سيصحح وأن الثقة بالجهاز المصرفي ستعود من جديد .

إن إعادة الثقة بالجهاز المصرفي تحتاج الى مراجعة جادة وصادقة لأداء الجهاز المصرفي أهمها إعادة النظر في آليات هذا الجهاز ومنها آليات السياسة الابداعية والاقراضية وسياسات تحفيز الادخار وهذا مالم يوضحه البيان الحكومي واكتفي بالعموميات هنا . ونظرة أولية الى هذه الآليات كنظام سعر الفائدة وغيره نجد أنها لم تؤد الى تحويل هذا الادخار الكامن في المجتمع الى مجالات الاستثمار المنتجة للإعتبارات الشرعية والاقتصادية .

فمن ناحية فإن نظام سعر الفائدة الربوي قد استبعد قطاع كبير من أصحاب المدخرات الذين لايريدون التعامل وفق هذا الأسلوب ومن ناحية اقتصادية فان ارتفاع معدلات التضخم جعل سعر الفائدة الحقيقي سالبا واصبح هذا العائد غير مغري للمدخرين .

وترتب على هذا الأمر كثير من الاضرار على الاقتصاد الوطني ليس هنا المكان المناسب لمناقشتها .

إن هناك قدرة ادخارية كبيرة في المجتمع بحاجة الى أوعية ادخارية يثق الناس بالتعامل بها وإن حشد هذه المدخرات عبر الأوعية الادخارية والاستثمارية اللاربوية لاشك أنه سيعطي الاقتصاد الوطني مورداً كبيراً ودفعة قوية لتعزيز القدرات الانتاجية للبلد .

الخاتمة والنتائج :

صياغة برنامج للإستقرار الاقتصادي قد يبدو سهلاً من الناحية النظرية لكنه صعباً من الناحية التطبيقية لأن هناك إشكاليات ينبغي حسمها عند صياغة البرنامج .

فلكي يكون هذا البرنامج فعالاً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعظيم المنافع والمكاسب للمجتمع فينبغي ان يكون ذا تكلفة اقتصادية واجتماعية أقل وهذا مانعنيه بحسم إشكالية التكاليف الاقتصادية والاجتماعية . لقد ظهر من استعراض

ومناقشة الجدل النظري والتطبيقي أن :-

١- أقل تكلفة اقتصادية واجتماعية (ممثلة بحجم الخسارة في الناتج المحلي) تكون عند تطبيق برنامج استقرار اقتصادي يتسم بالشمولية وتناسق وتكامل عناصره.

٢- ان التكلفة الاقتصادية تكون مرتفعة في النماذج الاقتصادية ذات التفسير الأحادي للظواهر الاقتصادية فالجدل الاقتصادي الذي يدور في إطار النسق الفكري او في إطار الدراسات التطبيقية في الدول المتقدمة أو النامية لم يؤدي الى حسمه لصالح التفسير الأحادي للظواهر الاقتصادية وإنما يؤكد على أهمية شمولية السياسات الاقتصادية وتأثير كل عناصرها في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوبة وأن بنسب ودرجات متفاوتة .

٣- إن تعظيم المنافع من تطبيق برنامج الإستقرار الاقتصادي وتقليل تكلفته يتطلب تحديد الأولويات للأهداف الاقتصادية المتنافسة والوضوح في عناصر السياسات الاقتصادية والتحديد الدقيق للأفق الزمني المطلوب لبلوغ النتائج والجدية في تطبيق السياسات الملائمة والعدالة في توزيع عبئها ضماناً لتحقيق درجة كبيرة من المصداقية أثناء التطبيق حتى يشعر أفراد المجتمع بأهمية وضرورة وجود برنامج استقرار اقتصادي كفؤ وعادل .

٤- لايكفي أن يتسم برنامج الاستقرار الاقتصادي بالشمولية وتكامل عناصره وإنما لابد من إزالة أي تناقض أو تضاد بين عناصر البرنامج والإشكاليات المرتبطة بالبيئة المؤسسية والخصوصيات الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد النامي وذلك بالتقليل من الآثار السلبية لتلك الإشكاليات أو تعديل عناصر السياسات الاقتصادية لتكون أكثر استجابة ومرونة لظروف الواقع ، ان برنامج الاستقرار الاقتصادي الفعال ينبغي ان يقود الى تقصير عمر الفساد وتقليل نموه لا إلا زيادة نموه أو إطالة عمره وهذا يتطلب حسم إشكالية نمو الفساد المقنن من خلال قراءة متأنية للحجم الأمثل لدور الدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة دور قوى السوق في تخصيص الموارد التخصيص الأمثل مع تظافر الجهود الوطنية لقطع دابر الفساد المالي والاداري .

المراجع والهوامش

1- Hall, Rodert, T, and John B. Taylor, (Macro econmics: Thoery. Perforance and Policy) (1990) 2nd edition, w.w. Norton and Campl, New York, London.

٢- دراسة عن الأوضاع الاقتصادية في الجمهورية اليمنية ١٩٩٢م وزارة التخطيط والتنمية.

3- Felderer, B. and S. Homburg (Macro encomics and new macro ecnomics), (1978) Springer-Verlag, Berlin .

4- Felderer, B., IBID, 117.

5- Lipsey. R,G, Petr. O. Stinerand D. D purvis, (econemic), eighth edition, (1978), and ROW poblishers, New York, P.749-765.

٦- انظر - حمدي عبدالعظيم ، السياسات المالية والنقدية في الميزان ومقاربة إسلامية، الطبعة الأولى ، (١٩٨٨) مكتبة النهضة المصرية القاهرة ، ص٦٤، ٦٥.

7- RUFFIN, R. J. P. R. Gregory (Principle of Economics), Scott FORESMAN and Company, Dallas, Taxas. P.

أنظر أيضاً:

- Milton, Friredman. "The Role of Monetary Policy", American Ecomomic Review 58 (March 1968), PP.1-17.
- Robert, lucas, "Expectations and the Neutrality of Money", Journal of Economic Theory 4 (April 1972), pp. 24-103.
- Frederic Mishkin, Doec Anticipatel Monetary policy Matter? An Econometric, Investigation, "Journal of political Economy 90 (February 1982). pp. 22-51.
- Thomas, Sargent and Neil Wallace. "Relational Expectations, The optimal Monatary Instrument, and the optimal Mony Supply Rule", Journal of Polical Economy 83 (April 1975), PP. 241-54.

8- Lipsey. R. IBID.

9- Ruffin, R. IBID.

١٠- انظر - رمزي زكي - الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملائمته لتفسير الضغوط التضخمية بالبلاد المختلفة، في كتاب التضخم في العالم العربي ، بحوث ومناقشات اجتماع خبراء ، عقد بالكويت من ١٦- ١٨ مارس ١٩٨٥م.

١١- للحصول على تفاصيل أكثر حول هذا الموضوع أنظر :

Shaghil, Ahmed. (Does money affect output?), Business Review, Federal Reserve bank of Philadelphia, (July , Agust)1993.

كذلك أنظر :

- Robert Barro, Money, Expectation and Business cycle. New York: Academic Press, 1981, eh5.
- Robert, Barro. (Unaticapated Money out put and the price level in the Unites States). Journal of Politcal Economey 86 (Augest 1928).
- Robert, Barro. (Unaticipated Money growth and Unemp loynt in the United States), AER 67(March 1977).
- Robert, King and Plosser. (Money and Prices in a real Business cycle,) AER 74 (June 84).

12- Kirk Patrik, C and F. Nixon, (infection and stablization policy in LDC, S) in normal Gemmell, ed : survey in development economics, Oxford: Basil Blackwell lte. 1987.

13- Cline, W.R. and S. Weintraub, eds. (Economic stablization in developing countries). Washingtown, D. C. Brookings inst, 1981.

١٤- انظر - محمد النوري- هوية التنمية بين شعار فك الارتباط وبرنامج التكييف الاقتصادي ، مجلة الانسان العدد الثاني أغسطس ١٩٩٠ باريس - فرنسا.

15- Bernal Richard, L. (The political Economy of IMF programs in Jamaica) PH.D. dissertion, (1988), New school for Research.

16- Meller, P., (Review of the theoritical approches to external adjustments), CEPAI Review, # 32, August, 1987.

17- Jeffry Herbst, (The structral adjustment of politics in africa) world development, vol. 18 No. 1 July 1990.

18- Croushore, Dean. (What are the cost of Disinflation?) Business Review , Fedral Reserve Bank of philadilelphia , (May, June 1992).

19- J.O.N. perekins, (some emprical evdence about the marco economic policy mix). Review of world economics (Germany), Band 126 Heft2/1990.

٢٠- انظر : محمد الأفندي : السياسات الاقتصادية اليمنية ، دراسة تقويمية (ورقة مقدمة الى مؤتمر الوحدة والسلام) الذي عقد في صنعاء ٢٧-٣١ ديسمبر ١٩٩٢م.

٢١- تقارير خاصة بالبنك المركزي.

٢٢- المصدر السابق نفسه.

٢٣- المذكرة التفسيرية للحساب الختامي للدولة لعام ١٩٩٢م.

٢٤- المصدر السابق نفسه .

٢٥- قدر البيان المالي للموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٢ أن الناتج المحلي الاجمالي يقدر بـ(١١١,٣٦٥) مليار ريال.

٢٦- بيان حكومة الائتلاف المقدم الى مجلس النواب لنيل الثقة.